بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

لقد تأثرت كثيراً بالقاضي عبد الوهاب من خلال دراستي لحياته ومؤلفاته العلمية ومن ثمرة ذلك ما وفقني الله تعالى له ترتيب هذا البحث والموسوم **((القاضي عبد الوهاب وأثره في المدرسة المالكية البغدادية))**.

وقد جعلته في تمهيد ومبحثين وعدة مطالب وخاتمة.

جعلت المطلب الأول: عن شخصية القاضي عبد الوهاب وحياته.

والمطلب الثاني: المدرسة المالكية في بغداد وتأثيرها وتأثرها بالمدارس المالكية الأخرى.

والمطلب الثالث: صفات المدرسة المالكية البغدادية، وتأثرها بالقاضي عبد الوهاب.

وأما الخاتمة، فقد أوجزت فيها أهم النتائج والتوصيات، هذه هي خطة البحث.

أما منهجيته، فإنها قائمة على تتبع المعلومة من مصادرها الأصلية المعتمدة.

والله تعالى أسأل أن يوفق الجميع لخدمة الإسلام العظيم، وأن يجعل هذه الأسطر في ميزان حسناتي، وأن يغفر لنا الزلل ويعزنا بالإسلام إنه سميع مجيب.

الباحث

المبحث الأول
شخصية عبد الوهاب وحياته

ويتضمن مطلبين:

الأول: عصره.

الثاني: حياته.

المطلب الأول
حالة العصر السياسية والعلمية وأثرها في حياة القاضي عبد الوهاب

لكي نتعرف على شخصية القاضي عبد الوهاب ومكانته العلمية التي أهلته لاحتلال مركز الصدارة بين علماء عصره في المدرسة المالكية بالعراق[1]، فلابد من إلقاء نظرة سريعة على الحياة العلمية في بغداد، في النصف الثاني من القرن الرابع، وأوائل القرن الخامس باعتبارهما المكان والزمان الذي تلقى في إطارهما معارفه ولابد أيضاً من إطلالة سريعة على الوضع السياسي الذي لا ينكر تأثيره إيجاباً وسلباً على الحياة الفكرية والدينية.

الحالة السياسية:

عاش القاضي عبد الوهاب زمن الخلافة العباسية وعاصر الطائع لله أبا بكر عبد الكريم العباسي[2] الذي تولى الخلافة سنة (363هـ)، والقادر بالله أبا العباس أحمد بن اسحاق الذي تولى الخلافة سنة (381هـ).

وهذان الخليفتان لم يكن لهما من السلطة إلا الاسم والدعاء لهما على المنابر، وأما السلطة الحقيقية فكانت للبويهيين الفرس، وقد كان البويهيون من الشيعة، بينما كان الخليفة سنياً، مما جعل المواجهة بين السنة والشيعة محتدمه في أوقات كثيرة، ويجدر بالذكر، أنّ هذه المواجهة قد أخذت أيضاً شكلاً فكرياً بين علماء الطائفتين من خلال حلقات الدرس والتصانيف المؤلفة.

ولاشك أن القاضي عبد الوهاب قد استفاد من هذا الصراع الفكري ووقف على مدارك الآراء وساهم بدوره لكونه سنياً، في رد الشبهات التي يوردها الشيعة، سواء من خلال ألقاء دروسه على طلبته أم من خلال مؤلفاته[3].

إن الاضطراب السياسي وهيمنة الطائفة البويهية على بغداد واستئثارها بموارد الدولة خلقت تمايزاً طبقياً كبيراً، جعلت العامة من الناس يعيشون في فقر مدقع وبؤس لامثيل له، وقد كانت حالة الفقر هذه شاملة حتى العلماء، ويذكر المؤرخون القاضي عبد الوهاب كمثال من العلماء الذين عاشوا في خصاصة وفقر، مما اضطره إلى مغادرة بغداد والخروج إلى مصر[4].

وقد وصل القاضي عبد الوهاب إلى مصر وهي تحت السلطة الفاطمية، وهي شيعية إسماعيلية والوضع الديني والعلمي، كان يسير باتجاه نشر الدعوة الفاطمية بإقامة الدعاة لذلك، وفي مقابل ذلك نجد السعي إلى طمس معالم الإسلام ومقاومة تدريس علومه[5].

فقد اتخذ الفاطميون ذكرى غدير خم عيداً يحتفلون به، ويوم عاشوراء لإحياء ذكرى مقتل الحسين ﷺ، وإقامة المآتم لذلك، ومنعوا صلاة التراويح من جميع مساجد مصر، وروي أنهم قد قطعوا لسان من احتج على ذلك، وضربوا رجلاً من أهل مصر وطيف به في المدينة لأنهم وجدوا عنده كتاب (الموطأ) لمالك، ومنعوا فقهاء المذاهب من التدريس، وفي سنة ست عشرة أمر الظاهر فأخرج من بمصر من فقهاء المالكية وغيرهم[6].

وفي ظل هذه الأوضاع تكونت الشخصية العلمية للقاضي عبد الوهاب البغدادي.

الحالة العلمية:

بالرغم من الاضطراب السياسي ببغداد والتناحر القائم بين رجال السياسة للاستئثار بالحكم والسلطة، كانت الحركة العلمية متوافرة في جميع المدارس العلمية في مدن البلاد الإسلامية وخاصة بغداد، عاصمة الخلافة ( )،التي كانت من اكبر المراكز العلمية التي نشطت فيها جميع التيارات العلمية بكل ألوانها، الساسية والعقائدية والفقهية والحديثية والأدبية واللغوية والصوفية والفلسفية، وغير ذلك من النحل والمذاهب، فما من طائفة إلا اتخذت من بغداد مَوْطِيء قدم لتثبت وجودها، ولتقوم فيه بالدعاية لنفسها وتعرض فيه بضاعتها وتناظر غيرها( ).

كما كانت بغداد مركزاً عظيماً للرحلة العلمية انطلاقاً منها واتجاهاً إليها، لطلاب العلم والمناظرات والبحث عن كل جديد من أنواع المعرفة الدينية وغير الدينية، هذه الرحلة نشطت ببغداد منذ تأسيسها، واستمرت إلى عصر القاضي عبد الوهاب.

إن بغداد كانت مركزاً علمياً يمكن من خلاله رصد كل ما طرأ في الأمة من جديد العلوم والمعارف وما حصل فيها من نمو وتطور.

ويكفي للوقوف على هذه الحركة العلمية الضخمة، الاطلاع على تاريخ بغداد، الذي ترجم فيه مؤلفه الخطيب البغدادي للإعلام في كافة مجالات الحياة،

من تاريخ تأسيس بغداد سنة (146هـ) إلى وفاته سنة (364هـ) وقد بلغ عدد المترجم لهم (7831) ترجمة.

قد عاش القاضي عبد الوهاب البغدادي، في وسط هذا الجو العلمي وكان علماً من أعلام بغداد، الذين غلبت عليهم العلوم الشرعية وتخصصوا في جانب منها، وهو الفقه وأصوله.

وفي هذا الإطار ببغداد، سواء منه المتعلق بالحركة العلمية على اختلاف تياراتها وتخصصاتها ومذاهبها، أو الخاص المتعلق بالمدارس المالكية وانجازاتها العلمية، تكونت شخصية القاضي عبد الوهاب البغدادي العلمية، حتى بلغ درجة عالية في العلم حاز بها رئاسة المدرسة المالكية[9] في عصره وذاع صيته، وعرفت منزلته لدى بقية المذاهب، ولكن الغالب على تكوينه هو الفقه وأصوله، فقد بلغ اهتمامه بعلمي الفقه وأصوله إلى إن انتهت إليه رئاسة المذهب[10].

وقد عرف علماء المذهب المالكي قيمته العلمية وسداد رأيه، فاعتبروا ترجيحاته، ورأوها مساوية لترجيحات القاضي ابي الوليد بن رشد (ت 520هـ) والإمام محمد بن علي المازري (ت 536هـ)[11].

القاضي عبد الوهاب محدثاً

كان نبوغ القاضي في الفقه وأصوله قد تبعه نبوغ في علوم أخرى كثيرة منها (الحديث النبوي، فقد ذكر أنّ له سماعا من أكابر محدثي عصره ببغداد، والذي كانت استفادة القاضي عبد الوهاب منهم محققة، ويبلغ عددهم في هذه الفترة، حسب طبقات الحفاظ للسيوطي الثلاثين تقريباً.

كما حدث عنه كبار المحدثين، كالحافظ البغدادي، مما يدل على أنه كان واحداً ضمن قافلة المحدثين الذين اعتنوا بالسنة النبوية رواية وتحديثاً.

وكغيره من المشتغلين بالحديث، فقد خضع لمقاييس التعديل والتجريح، فوثقه حافظ المشرق في عصره الخطيب البغدادي، فقال: (كان ثقة)[12]، ونقل هذا التوثيق عن الخطيب الذين ترجموا بعده للقاضي عبد الوهاب، كالذهبي[13]، وابن الجوزي[14]، وابن فرحون[15]، ولم يستدركوا عليه في ذلك، مما يدل على تسليمهم بذلك[16].

إلا أن القاضي عبد الوهاب يبدو أنه خص اهتمامه بالدراسات الفقهية والأصولية ولم يهتم بالتحديث كثيراً، يؤكد هذا ما ذكره الخطيب البغدادي بأنه (حدث بشيء يسير)[17]، ولعل هذا راجع إلى انشغاله بالجانب التشريعي والأصولي، وكذلك العمل القضائي الذي تقلده، ربما كان يمنعه من الاتصال المستمر بمحدثي عصره والرحلة إليهم[18].

يقول الحبيب الظاهر[19]، ولعل كل هذا أدى إلى عدم الدقة التي نراها في استشهاده بالحديث النبوي وعدم تحرير ألفاظه ونصوصه، وذلك على الأقل في كتاب (الأشراف) فهو بقدر ما كان عليه من الإكثار في الاستدلال بالسنة النبوية، الأمر الذي يدل على اطلاعه الواسع عليها، باختلاف درجاتها من الصحة والضعف، إلا أنه كان يوردها في الغالب حسبما تسعفه به ذاكرته دون الرجوع في ذلك إلى مظانها من كتب السنة وأيضاً فقد آخذ العلماء عليه إكثاره من الاستشهاد بالحديث الضعيف حتى جرى على ألسنتهم قولهم: (أحذر أحاديث عبد الوهاب والغزالي، واجماعات ابن عبد البر، واتفاقات ابن رشد، واحتمالات الباجي، واختلافات اللخمي)[20] ونقل المقري عن ابي موسى بن الأمام قوله: (قال لي جلال الدين القزويني: ما أحسن فقه قاضيكم، لولا ما يحتج به من الحديث الضعيف، فقلت شيخكم أكثر احتجاجاً به، يعنيان ابا محمد عبد الوهاب، وابا حامد الغزالي) [21]ويقول الأستاذ الدكتور بدوي عبد الصمد الطاهر[22] ولكن الذي يمكن أن يقال: إن القاضي عبد الوهاب يعتبر من محدثي الفقهاء، لا من فقهاء المحدثين، وذلك لغلبة النزعة الفقهية عليه، ودليل ذلك على ما يفيده صنيعه في سوق الأحاديث، أن اهتمامه بمعاني الأحاديث أكثر من اهتمامه بضبط ألفاظها، شأن كثير من الفقهاء غيره في كافة المذاهب، ولكن مع هذا فهناك ما يدل في صنيعه على معرفته بطرق الأحاديث، وبالاختلاف الواقع في متونها وألفاظها بسبب اختلاف طرقها

وعلى العموم فالقاضي عبد الوهاب هو فقيه أصولي بارعٌ، ومع هذا كان على صلة بالحديث فقد تنقل القاضي عبد الوهاب بين بغداد وأماكن حولها ودمشق ومصر وأقام في كل موطن من هذه المواطن زمناً، فالمظنون أن يكون حدث فيها ولو بالشيء اليسير لأن الطلاب الذين يقبلون للاستفادة منه ليسوا كلهم طلاب فقه.

المطلب الثاني: حياته

أولاً: ولادته ونشأته

اسمه: عبد الوهاب بن علي بن نصر: وكنيته ابو محمد ونسبه يتصل بأمير العرب مالك بن طوق التغلبي العراقي[23].

وأسرته: أسرة علم ودين وأدب، كما هو واضح من ذكر عائلته.

ولادته: ولد القاضي عبد الوهاب، يوم الخميس السابع من شهر شوال سنة 620هـ ببغداد[24] وتذكر المصادر أنه نشأ فقيراً وكان يعاني من قلة ذات اليد، ويعيش حالة من الفقر والخصاصة، إلى حد لم يكن يجد في بعض الأحيان شيئاً يؤكل ولعل الذي أوصله إلى هذه الحالة عكوفه المستمر على التدريس والتأليف[25]، وبعد فترة قضاها في بغداد رحل إلى مصر، ووجد بمصر حظوة كبيرة، وعرف الناس قدره وأحلوه المنزلة التي تتناسب مع مكانته العلمية، وعلى خلاف ما كان عليه في بغداد من الفقر والضيق إلى حد الإفلاس فإنه بمصر وسع الله عليه في الرزق وصار من أهل الغنى[26] على أن رغد العيش لم يدم طويلاً، فلم يلبث أن اختاره الله تعالى إلى جواره[27] في شهر شعبان من سنة 422هـ بمصر، ودفن بالقرافة.

ثانياً: (شيوخه وتلاميذه)

شيوخه: لقد كانت همم طلاب العلم آنذاك عالية، فكانت نفوسهم تشرئب للأخذ من أكبر عدد من الشيوخ يمكنهم الأخذ عنهم، مع تنوع معارف هؤلاء الشيوخ وتفاوت أقدارهم، وقد اخذ القاضي عبد الوهاب عن شيوخ كثيرين، اخذ عنهم الحديث والفقه. فأما شيوخه في الحديث فهم ما يقرب من خمسة عشر شيخاً[28]، منهم والده علي بن نصر (ت 391هـ)، وابو عبدالله الحسين العسكري (ت 375هـ) ابو القاسم عمر البجلي (ت 376هـ) وغيرهم.

وفي الفقه ذكر المؤرخون أن شيوخه الأ بهري: ابو بكر محمد بن عبدالله (ت375هـ) وابو القاسم عبدالله ابن الجلاب (ت 378هـ)، وابو محمد عبد الملك المرواني[29].

أما تلامذته...

فإن الازدواج في ثقافة القاضي البغدادي المتمثل في تحصيله لعلمي الحديث والفقه على حد سواء، جعلت له تلاميذ كثراً وهؤلاء التلاميذ تختلف أوطانهم فمنهم البغدادي ومنهم الشامي، ومنهم المصري، ومنه الافريقي، ومنهم الأندلسي، وفي مقدمتهم الخطيب البغدادي (ت 463هـ)، ابو اسحاق الشيرازي (ت 476هـ)، وكثير غيرهم[30].

المبحث الثاني
(اثر القاضي عبد الوهاب في المدرسة المالكية البغدادية)
ويتضمن تمهيداً وثلاثة مطالب

تمهيد:

(بادئ ذي بدء وقبل أن أخوض في تأثير القاضي عبد الوهاب في المدرسة المالكية البغدادية لابد من تمهيد أبين فيه نشأة المدرسة المالكية في بغداد وتأثرها بالمدارس المالكية الأخرى، وصفات المدرسة المالكية البغدادية ومن ثم تأثر المدرسة المالكية بالقاضي عبد الوهاب).

المطلب الأول: نشأة المدرسة المالكية البغدادية وتأثرها بالمدارس المالكية الأخرى

من أهم المدارس المالكية التي كانت لها خصوصياتها المدرسة البغدادية، وقد كان لها تأثير كبير وفضل على بقية المدارس حينما التقت المدارس وتمازجت في مرحلة لاحقة لمرحلة الانتشار وكان المذهب المالكي اخذ طريقه إلى العراق على يد بعض أصحاب مالك المعدودين في الطبقة الوسطى ممن رووا عنه الحديث وتفقهوا به، منهم الأمام عبد الرحمن العنبري، وعبدالله بن مسلمة القعبني[31]، وجاءت بعد هؤلاء طبقة من أتباعهم منهم احمد بن المعذّل، وبعض آل بيت حماد بن زيد[32]، من أقرباء القاضي إسماعيل، فقد كان لهم ولغيرهم ممن كان في طبقتهم الأثر الكبير في نشر المذهب سواء بالتدريس أم بالتأليف، وتولّى القاضي إسماعيل منصب القضاء مدة طويلة فزاد هذا من أثرهم هناك.

ثم جاءت طبقة تلاميذ القاضي إسماعيل الذي تلقى العلم عنه خلائق كثيرة فمنهم ابن الوراق المروزي والليثي البغدادي وغيرهم كثير كانوا جميعاً أهل أمامه وفضل وتركوا الكثير من المؤلفات في المذهب أصولاً وفروعاً[33] ثم جاءت طبقة أخري بعد هذه الطبقة تتلمذ بعض أهلها عليهم وكان لهم الأثر الكبير في رفع شأن المذهب وإثرائه بالكتب القيمة، ونالوا من الشهرة والظهور والأثر ما فاقوا به غيرهم ومن هؤلاء الأ بهري وابن القصار وغيرهم[34].

وتلا هؤلاء طبقة أخرى كان لها شأن أيضاً، منهم القاضي البغدادي والهروي وغيرهم وقد كان لهم أثرهم وآثارهم أيضاً[35].

ومن هنا يتبين لنا أن المدرسة العراقية فاتها أن يكون لها رواد في الطبقة الأولى من أصحاب مالك فهي شذت عن غيرها من المدارس المالكية الأخرى حيث إنها لم تحظ برائد من الطبقة الأولى أصلاً ليقوم في العراق بما قام به نظراؤه من أهل الطبقة في الأمصار الأخرى ولكنها مع هذا اشتركت مع المدارس المالكية الأخرى في أنها تستمد فقهها من مصدرين هما موطأ مالك بما تضمنه من فقه ومسائل، ثم ما تلقاه أصحاب مالك عنه من المسائل التي دونوا عنه وهو ما عرف بالأسمعة.

وعلى العموم فإن معظم استمداد العراقيين لمذهبهم كان عن ثلاثة طرق هي مصادرهم في ذلك أولاً: رواة الموطأ من العراقيين، ثانياً: المدرسة المدنية، ثالثاً: المدرسة المصرية.

ابتدأ تفقه العراقيين بالمذهب المالكي بموطأ الإمام مالك وبسماعات أصحابه عنه ثم بالدواوين التي قام بتدوينها تلاميذ الأصحاب فجمعوا ما حصلوا عليه من سماعات شيوخهم عن الإمام وذلك من خلال صلاتهم واتصالهم بأصحاب مالك.

ونتيجة لذلك تأثرت المدرسة العراقية ببقية المدارس المالكية، وظهر صدى ذلك من خلال المؤلفات العراقية في المذهب المالكي، فيما يذكر من الروايات المختلفة عن إمام المذهب وأقوال أصحابه وكذلك أثرت المدرسة البغدادية في غيرها من المدارس المالكية، حيث إن رحلة علماء المالكية المصريين والأندلسيين والفاسيين إلى بغداد واتصالهم بنظرائهم المالكيين الأثر الكبير في بقية المدارس المالكية وكثير من علماء أفريقيا والمغرب والأندلس الذين لم يدركوا أقطاب المدرسة البغدادية قد سعوا للحصول على مؤلفاتهم وكانت لهم إجازات بأسانيدها التي تلقوا بها كتب البغداديين في فهارسهم[36].

المطلب الثاني: صفات المدرسة المالكية العراقية

تشترك المدارس المالكية في أنها تستمد فقه مذاهبها من مصدرين هما:

الأول: موطأ الأمام مالك بما تضمنه من فقه ومسائل.

الثاني: ما تلقاه أصحاب مالك من المسائل التي دونوها عنه، وهو ما عرف بالأ سمعة لا

تشذ في ذلك مدرسة منها.

وقد حظيت جميع المدارس برواد أوائل في طبقات أصحاب مالك[37] إلا أن المدارس العراقية شذت عن ذلك حيث إنه لم يكن لها رواد من الطبقة الأولى في أصحاب مالك[38].

ومع هذا فقد اتصفت المدرسة العراقية ببعض الصفات التي ميزتها عن غيرها وقد بلغت هذه الصفات مداها في زمن القاضي عبد الوهاب، ويمكن حصرها في صفتين أساسيتين.

الأولى: التأصيل.

الثانية: الخلاف والجدل.

الصفة الأولى: التأصيل:

لاشك أن الأمام مالك كغيره من مجتهدي الأمة، ما استقام له الاجتهاد وسلم له بذلك إلا لامتلاكه نسقا متكاملاً لمنهج اجتهادي، ومنظومة واضحة فيه مكنته من التعامل مع النص عند وجوده كما مكنته من الاستنباط عند غيابه، وما يتطلب ذلك من اعتماد طريق بين للخروج من تعارض الأدلة، وترتيب دقيق فيما بينها، وإعمال مالهُ الأولية على غيره.

قال الشيخ محمد فاضل بن عاشور: (فمسائل أصول الفقه كانت مبحوثة قبل الإمام الشافعي وقواعدها كانت مقعدة، ولكنها لم تكن مضمومةً بعضها إلى بعض، بصورة تعرض الآراء المختلفة للقضية الواحدة من القضايا الراجعة إلى أصول الاستدلال)[39]، وقد عرف كبار أصحاب مالك منه هذا المنهج سواء بتصريحه لهم به أو بفهمهم الثاقب لفتاواه وأرائه وما تحمله من خلفية أصولية، ضرورة أن مسائل الأصول وقواعد الاستنباط وحجية العمل بها كانت مثار جدل بين المجتهدين في عصرهم، والجدير بالذكر أن الإمام مالكاً، كان له اهتمام تدويني لأصوله، ولو كان جزئياً، وهذا الاهتمام يظهر في تلك الإشارات والبيانات لبعض قواعده التي سجلها في موطئه قال ابن العربي (إذ بناه مالك ﷺ على تمهيد الأصول للفروع، ونبه فيه على معظم أصول الفقه التي ترجع إليها مسائله وفروعه)[40].

وقال الشيخ ابو زهرة رحمه الله تعالى (إن مالكا لم ينص على أصوله نصاً صريحا واضحا متصل الأجزاء، كما فعل تلميذه الشافعي إذ دون أصول الاستنباط التي قيد نفسه بها ولكن مع ذلك يستطيع القارئ المتتبع باستقراء الموطأ أن يعرف أصول مالك التي كان يجتهد

في دائرتها وعلى الطرق التي حدّ له لا يعدوها)[41]، ولذلك فان الاهتمام المبكر بأصول الاستنباط ليس غريبا عن أصحاب مالك وتلاميذهم وقد نقل العلماء مدى اهتمام المالكية في ذلك العصر بالأصول وقواعده[42] ولم يشذ عن هذا الأمر من بين المدارس المالكية إلا المدرسة البغدادية، التي كانت أنظارها متجهة أكثر إلى تأصيل الأصول، وتقعيد قواعده، وقد برز هذا الاهتمام جليا بداية من القاضي إسماعيل مروراً بالشيخ الابهري، وأصحابه وانتهاءاً بالقاضي عبد الوهاب البغدادي.

وقد كان اهتمام هذا التيار المالكي بتأصيل الأصول وتقعيد القواعد قائماً على دراسة فتاوى الإمام وأقواله، والبحث عن أدلتها ومصادرها التي نظن أنها استقيت منها، ثم مقارنتها وتنظيرها، ثم استخلاص قاعدة عامة يقع تقريرها بأنها أصل من أصول المذهب وذلك كان يجتمع لدى العلماء مجموعة من المسائل الفقهية التي أفتى فيها الإمام مالك، تختلف في أبوابها الفقهية، وتتفق في كون أدلتها مثلا: أحاديث مرسلة أو دليل خطاب، أو عموم نص، أو عمل أهل المدنية، أو قياساً في مقابل الخبر الواحد، أو غير ذلك من القواعد الأصولية، فيقررون أنها في أصول مالك التي اعتبرها في اجتهاده.

ويتتبعون كذلك من خلال الاستقراء قيودها وشروط العمل بها وتحديد ماهياتها وهذا العمل القائم على استقراء فتاوى الإمام إنما يفيد في استكشاف القواعد الأصولية التي لم ينص عليها الإمام أو لم يشر إليها وأما ما وجد لها تصريح منه أو إشارة، فإن استنباطها عن طريق هذا التتبع والاستقراء يكون لها تأكيداً على تطبيق الإمام لها ويصحح النقل عنه بقولها ثم يتولّون الأحتجاج لكل هذه القواعد، وبيان مشروعية العمل بها بما يتوفرون عليه من الأدلة النقلية والعقلية.

وقد تسنى لعلماء المالكية ببغداد هذا المنهج نتيجة لتأثرهم بالبيئة الفكرية التي تقوم على الرأي وإعمال العقل، والتمرس على الاقيسة بكل أنواعها ونتيجة للامتزاج الذي قام في ذهن هؤلاء الفقهاء بين أدوات المعرفة والتحليل والنقد الراجعة إلى علوم الشريعة من جهة، وعلوم العقيدة من جهة أخرى.

لقد كان المالكية في بغداد متفوقين في هذا المجال ولعل الذي يؤكد تفوقهم، ما جاء أن عمران الفاسي القيرواني كان إماماً في كل علم، نافذا في علم الأصول مقطوعاً بفضله وإمامته[43] وأنه قال (رحلت إلى بغداد وكنت قد تفقهتُ بالمغرب والأندلس، عند ابي الحسن

القابسي، وابي محمد الاصيلي، وكانا عالمين بالأصول،

فلما حضرت مجلس القاضي ابي بكر أي الباقلاني ورأيت كلامه في الأصول والفقه، مع المؤالف والمخالف، حقرت نفسي وقلت: لا اعلم من العلم شيئاً ورجعت عنده كالمبتدئ)[44].

وما ذكرناه في هذا الجانب من استكشاف الأصول ووضع القوانين والاحتجاج لها، يمثل أحد الجانبين المكونين لأساس التأصيل، الذي تميزت به المدرسة البغدادية.

وأما الجانب الثاني منه، فهو الاستدلال للمسائل الفقهية، سواء التي أفتى بها الإمام أو التي خرجوها على ما أفتى به واستنباطها من أصوله. وهذا الاستدلال قائم على بيان أدلتها وإقامة مداركها وتعليل أحكامها، وقد ساروا في ذلك على منهج تأصيل الأصول واستكشافها، باعتماد الاستدلال الأثري والنظر العقلي معاً[45] وقد كان عنصرا التأصيل يسيران معاً لدى هذه المدرسة والحق أنه لا يمكن فصلها عن بعض لان المسائل الفقهية هي المادة الأساسية لاستخراج قواعد الأصول التي لم ينص عليها إمام المذهب كما أن الاستدلال على المسائل الفقهية عمل تطبيقي لقواعد الأصول، وإذا كان الاستدلال لمسائل الفقه الصادرة عن الإمام وعلماء مذهبه لا يعدو أن يكون عملا مرحلياً فائدته توثيق هذه المسائل وإثبات شرعيتها في ذاتها واستخراج القواعد الأصولية منها فإن الاحتجاج لمسائل الأصول وتحديد القواعد الاجتهادية في المذهب يعتبر عملا له آفاق يفتح أمام علمائه مجال المقارنة مع المذاهب الأخرى ويمهد طريق النظر والاجتهاد في القضايا الطارئة التي ليس للإمام أو لأصحابه قول فيها، ويبرهن على قدرة الإسلام على إحاطة حياة الإنسان بالتشريع في كل زمان ومكان. وهذا المنهج في المدرسة البغدادية كان للقاضي عبد الوهاب اثر واضح فيه.

الصفة الثانية: الخلاف والجدال....

إن بغداد بحكم كونها عاصمة الخلافة الإسلامية، أصبحت موطنا لعلماء المذاهب الإسلامية الكبرى كالمذهب الحنفي والمذهب الشافعي والمذهب الحنبلي والمذهب الظاهري والمالكي وقد كان التنافس بين علماء هذه المذاهب قائما من اجل التعريف بمذاهبهم ونشرها، وبيان صحة أصولها وسداد آرائها، وأمام الاتصال اليومي المستمر لعلماء هذه المذاهب

بعضهم ببعض وانتشار كتبهم، لم يكن متيسراً للواحد منهم عند الدرس أو التأليف أن يغمض عينيه عن مخالفة المذاهب الأخرى لمذهبه أو أن يصرف النظر عن الإطلاع على آرائهم ودراسة أدلتهم والرد عليها ونقضها كل من وجهة نظر مذهبه لذلك أدرك علماء المذاهب أنه لا يستفهم لهم نصرة مذاهبهم والاقتناع بها إلا إذ قابلوها بما عند مخالفيهم، وقاموا بالرد عليهم وإبطال احتجاجاتهم ثم بإقامة أدلتهم، كما قامت بينهم المناظرات، وعقدت لأجل ذلك المجالس، ولهم في هذا الحوار والجدال سوابق في عمل السلف تتصل بالصحابة رضوان الله عليهم.

وكان هذا الحوار بينهم متصلا بعلمي الفقه وأصوله وقد نشأ عن ذلك علم الخلاف. وعلم الخلاف موضوعه مسائل الفقه، وقد عرفه ابن خلدون رحمه الله بقوله (وأما الخلافيات فاعلم أن هذا العلم المستنبط من الأدلة الشرعية كثر فيه الخلاف بين المجتهدين باختلاف مداركهم وأنظارهم، خلافا لابد من وقوعه لما قد مناه، واتسع ذلك في الملة بين المجتهدين اتساعاً عظيماً، وكان للمقلدين أن يقلدوا من شاؤوا منهم ثم انتهى ذلك إلى الأئمة الأربعة من علماء الأمصار وكانوا بمكان من حسن الظن بهم، اقتصر الناس على تقليدهم.. فأقيمت هذه المذاهب الأربعة على أصول الملة، وأُجريَ الخلاف بين المتمسكين بها والآخذين بأحكامها مجرى الخلاف في النصوص الشرعية والأصول الفقهية، وجرى بينهم المناظرات في تصحيح كل منهم مذهب إمامه، هذه المناظرات تجري على أصول صحيحة وطرائق قويمة يحتج بها كل على مذهبه الذي قلده وتمسك به، وأجريت في مسائل الشريعة كلها، وفي باب من أبواب الفقه.... وكان في هذه المناظرات بيان مآخذ هؤلاء الأئمة، ومثارات اختلافاتهم ومواقع اجتهادهم، وكان هذا الصنف من العلم يسمى بالخلافيات)[46].

وأما الجدل فموضوعه مسائل الخلاف في أصول الفقه، يقول طاش كبرى زاده في الفرق بين الجدل وعلم الخلاف: ((الفرق بينهما بالمادة والصورة، فإن الجدل بحث عن مواد الأدلة الخلافية، والخلاف بحث عن صورها))[47].

وهناك فرق آخر وهو بين الجدلي والأصولي من حيث دراستهما لمسائل أصول الفقه، فالأصولي يبحث عن الدليل الإجمالي مطلقاً، والجدلي يبحث عنه بشرط المنازعة فيه، فموضوعه أخص من موضوع الأصولي، والغرض فيهما مختلف، فإن الأصولي غرضه معرفة كيفية الاجتهاد، والجدلي غرضه إقامة الحجة لالزام الخصم ودفع شكوكه وإبطال ما في كلامه[48].

إذن الجدل: بحث عن مواد الأدلة الأخلاقية؟

والخلاف: بحث عن صورها.

كما نشأ علم ثالث وثيق الصلة بعلمي الخلاف والجدل، موضوعه شروط المناظرة وقواعدها حتى تجري على أصول سليمة ويقع الانتفاع بها، ويسمى علم ((آداب البحث)) وقد عرفه ابن خلدون بقوله: (إنه معرفة بالقواعد من الحدود والآداب في الاستدلال التي يتوصل بها إلى حفظ رأي أو هدمه، وكان ذلك الرأي من الفقه أو غيره)[49].

وأمام النشاط العلمي المتميز ببغداد على وجه الخصوص لم يكن للمالكية بها إلا أن يدلوا بدلوهم، ويساهموا في تنشيط الحوار بين المذاهب، وإن يستعملوا نفس المنهج المتداول بين أصحاب المذاهب للتعريف بمذاهبهم والرد على مخالفيهم ونقض آرائهم، وأغلب مؤلفات المالكية ببغداد تدل عناوينها على أنها تدور حول مسائل الخلاف بين المالكية وغيرهم، وأن هذا المنهج هو طابع مميز لهم عن غيرهم من علماء المدارس المالكية الآخرين الذين كان التأليف فيهم في علم الخلاف نادراً، كما كان مقتصراً على الأثر دون أن يبلغ مستوى النظر وإعمال الرأي ومقارعة الحجج العقلية بما يناسبها.

وإضافة لما ذكرناه من الخصائص فإن مالكية بغداد الذين أنشؤُوا المدرسة البغدادية لم يكونوا من الطبقة الأولى من أتباع مالك، واستطاعوا أن يبرزوا الجانب العقلي في المذهب المالكي أصولاً وفروعاً، مع كونه مذهباً يقوم على الأثر رواية ودراية، فإنه أيضاً قائم على الرأي وإعمال العقل ويعرف ذلك من خلال أصوله النظرية.

المطلب الثالث: اثر القاضي عبد الوهاب البغدادي في المدرسة البغدادية

لقد بينت في المطلب السابق أهم خصائص المدرسة البغدادية التي ميزتها عن غيرها من المدارس المالكية في العالم الإسلامي، وهذا يعود إلى أمرين هما:

أولاً: البيئة العلمية للمدراس البغدادية، فهي بيئة متحركة يسودها التنافس والاصطراع لتعدد المذاهب والأفكار فيها، فقهية كانت أو فلسفية أو كلامية أو غيرها، والذي يهمنا الإشارة إليه هنا تعدد المذاهب الفقهية، وما كان يجري بينهما من التنافس على المناصب الدينية العليا، كالقضاء والفتوى، وما كان يجري بينهما كذلك من المناظرات

في مجالس الخلفاء وفي غيرها، وأما بيئات المدارس الفقهية الأخرى فبيئات ساكنة، لم يكن فيها ذلك التنافس والاصطراع الذي في البيئة العراقية[50].

الثاني: تأثر المدرسة البغدادية بالقاضي عبد الوهاب البغدادي:

منهج المدرسة البغدادية في التأليف منهج قائم على الأدلة، وهذا المنهج المتبع في طريقة التأليف ساهم في إيجاد خصوصية للمدرسة البغدادية والمنهج هذا بلغ مداه على يد القاضي عبد الوهاب البغدادي، فهو يظهر من خلال منهجه في دراسة المذهب والتأليف فيه، حيث إن القاضي عبد الوهاب يتبوأ المكانة التي يستحقها في المذهب، إضافة إلى ما كان له من الفضل على طلابه من جمع وشرح وتقعيد وتدليل ونصرة، مع ماله من اجتهاد واستنباط وآراء، ولا يكاد كتاب في كتب المذهب المالكي يخلو من ذكر القاضي عبد الوهاب وذكر آرائه، قال ابن بسام في ترجمته: (وكان ابو محمد في وقته بقية الناس، ولسان أصحاب القياس، وهو أحد من صرف وجوه المذهب المالكي...)[51].

لقد كان للقاضي عبد الوهاب دور مهم في مسيرة المدرسة البغدادية العلمية، وإذا رجعنا إلى مؤلفات المالكية نجد هذا الدور من خلال النقل عنه، وعند وقوفنا على ما ترك القاضي من مؤلفات كثيرة، أفادنا أن حياته ووقته كانا موزعين بين ثلاثة أعمال هي:

1- القضاء.

2- التدريس.

3- التأليف.

ومن هذا يتضح أن حياته كانت حياة جادة وأن وقته كان مليئاً دائماً بما هو نافع ومثمر، وأن للقاضي عبد الوهاب فضلاً كبيراً في دعم مكانة المذهب المالكي العلمية، لا في بغداد فحسب بل في كثير من البلاد الإسلامية، وقد عرف رجال المدارس المالكية الأخرى إضافة للمدرسة البغدادية هذا الدور الكبير للقاضي عبد الوهاب حتى قالوا: (لولا الشيخان والمحمدان والقاضيان، لذهب المذهب، فالشيخان ابو محمد بن ابي زيد، وابو بكر الابهري، والمحمدان: محمد بن سحنون، ومحمد بن المواز، والقاضيان: ابو محمد عبد الوهاب، وابو

محمد القصار)[52].

إن توديع أهل بغداد للقاضي عبد الوهاب، عند هجرته إلى مصر وتأسفهم على فراقه لدليلٌ قوي على أنه كان يؤدي بينهم رسالة، ويقوم في مجتمعه بعمل يصعب عليهم فقده، وما ذلك إلا العلم تدريساً وتأليفاً، فقد قال القاضي عياض (وجدت فيما يذكر من أخباره ــ أنه لما خرج من بغداد إلى مصر، وتبعه الفقهاء والأشراف من أهلها قالوا لــه: والله يعــز علينــا فراقك)[53].

إن رحلة القاضي إلى مصر ورحلة علماء المالكية المصريين والقرويين والأندلسيين والفاسيين إلى بغداد واتصالهم بنظرائهم المالكيين، وأهمهم القاضي عبد الوهاب، كــان لهــا الأثر الكبير في بقية المدارس المالكية. وكثير من علماء أفريقيا والمغرب والأندلس الذين لم يدركوا أقطاب المدرسة البغدادية، وقد سعوا للحصول على مؤلفاتهم ومنها كتب القاضي عبد الوهاب، عن طريق تلاميذهم، فكانت لهم إجازات بهذه الكتب تتصل أسانيدها بمؤلفيها، وقــد سجل كثير من العلماء هذه الإجازات بأسانيدها التي تلقوا بها كتب البغداديين في فهارسهم.

وإن دراسة مؤلفات القاضي عبد الوهاب، تبين مدى الاهتمام الذي توجه لمدرسة بغداد المالكية ومؤلفاتها من قبل بقية المدارس.

الخاتمة
وتتضمن أهم النتائج والتوصيات

النتائج:

1. القاضي عبد الوهاب البغدادي، تصدر المدرسة المالكية بالعراق، وكان لحياته الصعبة، والصراع السياسي أثر في شخصيته العلمية، حتى أصبح فيما بعد علماً من أعلام الأمة الإسلامية.
2. الازدواج في ثقافة علماء المالكية بالعراق المتمثل في تحصيل علمي الحديث والفقه على حد سواء، كان خير من يمثله القاضي عبد الوهاب، فقد كان مكتبة متحركة، بل أصبح إن صح التعبير دائرة معارف.
3. لقد كان للمدرسة المالكية البغدادية خصوصية على غيرها من المدارس، ومما يميزها هو تأثرها بآراء القاضي عبد الوهاب، حيث ظهر في المدرسة البغدادية، التأليف والتدوين، وظهر الابتكار كمسار جديد لدى مالكية العراق، إضافة إلى التوسع في رواية السنة النبوية المطهرة.
4. تميزت المدرسة البغدادية بالتأصيل والجدل والخلاف، ويعود الفضل في ذلك إلى شيخها القاضي عبد الوهاب.

أما التوصيات فهي:

1. الاهتمام ببقية رجالات الفكر والدعوة والمعرفة الإسلاميين، مما يكون له أبلغ الأثر في لفت أنظار الجيل الحاضر إلى عظماء الأمة السابقين.
2. تكرار عقد المؤتمرات، وعلى مجال واسع؛ حتى يتسنى للباحثين التعرف على بعضهم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد رسول الله وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الباحث

بغداد/ ربيع الآخر/ 1423هـ

هوامش البحث

(1) انظر: ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة مذهب مالك، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: ص:103.

(2) ترجمة في الكامل في التاريخ: 147/7 وما بعدها، البداية والنهاية: 308/4 وما بعدها.

(3) انظر: مقدمة محقق الإشراف على نكت مسائل الخلاف: 12/1.

(4) انظر: ظهر الإسلام: 116/1 وما بعدها.

(5) انظر: النجوم الزاهرة: 247/4، والكامل في التاريخ: 210/8-211، والبداية والنهاية: 39/12.

(6) أنظر: الخطط المقريزية: 355/1، وظهر الإسلام: 192/1-197.

(7) من الجدير بالذكر: أن عواصم الخلافة الإسلامية: هي (المدينة المنورة في عصر الرسالة والخلافة الراشدة والكوفة في زمن علي ﷺ، ودمشق عاصمة الدولة الأموية، وبغداد وسامراء الدولة العباسية) وإسلام بول عاصمة الدولة العثمانية.

(8) مقدمة محقق كتاب الإشراف على نكت مسائل الخلاف: 16/1.

(9) سير أعلام النبلاء: 429/7، وفوات الوفيات: 419/2، والنجوم الزاهرة: 476/4.

(10) العبر في خبر من غبر: 149/3، وشذرات الذهب: 223/3.

(11) مواهب الجليل، الحطاب: 36/1.

(12) تاريخ بغداد: 31/11.

(13) سير أعلام النبلاء: 430/7.

(14) المنتظم: 61/8.

(15) الديباج: /159.

(16) تاريخ قضاة الأندلس: /40.

(17) تاريخ بغداد: 31/11.

(18) مقدمة محقق كتاب الأشراف: 70/1.

[19] نفس المصدر السابق: 71/1.

[20] القواعد/ للمقري:349/1-350.

[21] نفس المصدر: 349/1.

[22] مقدمة كتاب الإتحاف بتخريج الأحاديث الأشراف: 116/1.

[23] انظر مصادر الترجمة: تاريخ بغداد/ ص11 ص 31-32، وطبقات الفقهاء: ص: 168-169، وطبقات المالكية: ص: 241-244.

[24] الديباج: ص:160، والشذرات: 232/313، وطبقات الفقهاء: ص: 168- 169، وطبقات المالكية: /241-244.

[25] لمزيد من المعلومات أنظر: سير أعلام النبلاء: 43/17.

[26] لمزيد من المعلومات عن القاضي عبد الوهاب في مصر: أنظر النجوم الزاهرة: 248/4.

[27] تاريخ بغداد: 32/11.

[28] أنظر: شذرات الذهب: 169/3 وما بعدها.

[29] انظر: تاريخ بغداد: 12/ 41-242، وطبقات الفقهاء: ص: 168.

[30] لمزيد من المعلومات عن تلاميذه، أنظر: تاريخ بغداد: 31/1 وما بعدها، وترتيب المدارك: 222/7.

[31] المدارك: 198/3.

[32] نفس المصدر: 7/4.

[33] مقدمة محقق كتاب الاتحاق بتخريج أحاديث الأشراق: 66/1.

[34] نفس المصدر:66/1.

[35] نفس المصدر: 67/1.

[36] أنظر: ما كتبه الأستاذ الدكتور بدوي عبد الصمد في مقدمة الأتحاف: 68/1.

[37] أنظر: تقسيم القاضي عياض في هذه الطبقات: 1/3.

[38] أنظر: تقسيم القاضي عياض لهذه الطبقات: 1/3.

[39] ومضات فكر: ص: 47.

(40) القبس: 75/1.

(41) نفس المصدر: 75/1.

(42) مالك/ ابو زهر: ص16.

(43) ترتيب المدارك: 247/3.

(44) نفس المصدر: 47/7.

(45) مقدمة محقق الأشراف على نكت مسائل الخلاف: 58/1.

(46) مقدمة ابن خلدون: /241.

(47) مفتاح السعادة: 426/1.

(48) التعريفات: /74، ومفتاح السعادة: 251/1.

(49) المقدمة: /422.

(50) مقدمة محقق كتاب الإتحاف بتخريج أحاديث الأشراف: 80/1.

(51) الذخيرة: 515/8.

(52) معالم اليمان: 137/3.

(53) المدارك: 693/4.

المصادر والمراجع

1. الإتحاف بتخريج أحاديث الأشراف: القاضي عبد الوهاب المالكي، خرجها ودرسها الدكتور بدوي عبد الصمد الطاهر صالح، ط1، (1420هـ)، الإمارات، دبي.
2. الأشراف على نكت مسائل الخلاف، القاضي ابو محمد عبد الوهاب علي بن نصر البغدادي المالكي، (422هـ)، حققه وخرج أحاديثه وقدم له، الحبيب بن طاهر، دار ابن حزم، بيروت.
3. البداية والنهاية، لأبي الفداء اسماعيل بن كثير الدمشقي، (ت747هـ)، مكتبة المعارف، بيروت، ط1966،1م.
4. تاريخ قضاة الأندلس، المسمى الرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا لأبي الحسن بن عبدالله النباهي المالكي الأندلسي نشر إليفي برفنسال، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط1، 1948م.
5. ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، عياض بن موسى السبتي، (544هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، وزارة الأوقاف، المغرب، 1403هـ.
6. تاريخ بغداد، أو مدينة السلام، لأبي بكر احمد بن علي الخطيب البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت.
7. التعريفات، الشريف علي بن محمد الجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 1989/1408م.
8. الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، برهان الدين إبراهيم بن فرحون اليعمري المدني المالكي، (ت 799هـ)، مطبعة السعادة، مصر، ط1، 1329هـ.
9. سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمد بن احمد الذهبي، (ت 748هـ)، تحقيق: شعيب الارنؤوط، ومحمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، ط2، 1404هـ/ 1984م.
10. شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد بن محمد مخلوف، المطبعة السلفية.
11. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي، (ت 1089هـ)، المكتبة التجارية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

12. طبقات الفقهاء، لأبي اسحاق الشيرازي، (ت 476هـ)، تحقيق: احسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت، 1970م.

13. العبر في خبر من غبر، شمس الدين محمد الذهبي، تحقيق: فؤاد سيد وصلاح المنجد، دائرة المطبوعات والنشر، الكويت، 1961م.

14. فوات الوفيات، محمد بن شاكر الكتبي، (ت 764هـ)، تحقيق: احسان عباس، دار صادر، بيروت.

15. القواعد، لإبي عبدالله محمد بن محمد المقري، (ت 758هـ)، تحقيق: احمد بن عبدالله بن حميد، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي في جامعة أم القرى.

16. الكامل في التاريخ، لأبي الحسن علي بن ابي الكرم المعروف بابن الأثير الجزري، (ت 630هـ)، تحقيق: عبد الوهاب النجار، ط1.

17. مواهب الجليل، لأبي عبدالله محمد بن عبد الرحمن الحطاب المغربي، (ت 954هـ)، دار الفكر، ط2، 1398هـ/1978م.

18. المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، (ت 597)، دار الثقافة، بيروت.

19. مفتاح السعادة ومصباح السيادة، طاش كبري زاده، دائرة المعارف العثمانية، الهند.

20. معالم الأيمان في معرفة أهل القيروان، لعبد الرحمن بن محمد الأنصاري المعروف بالدباغ، وأبي القاسم بن عيسى بن ناجي التنوخي، المطبعة الرسمية العربية، 1320هـ.

21. ومضات فكر، محمد الفاضل بن عاشور، الدار العربية للكتاب، تونس، الجزء الأول 981م، الجزء الثاني 1982م.

22. وفيات الأعيان وأنباء الزمان، لأبي العباس شمس الدين احمد بن خلكان، (ت 681هـ)، تحقيق: أحسان عباس، دار صادر، بيروت.